

التخطيط الحضري في السودان والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة

د. أمير حسن عبد الله محمد

الأستاذ المساعد بقسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة أم درمان الإسلامية

تناول البحث التخطيط الحضري في السودان و التوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة من الموضوعات الحديثة والمعاصرة. وهدفت الورقة إلى التعرف على توضيح المناهج المرتبطة بالنمو الحضري، والتخطيط الحضري والعمراني والتنمية الحضرية المستدامة. ومحاولة البحث عن معايير نوعية وتخطيطية لتعريف المناطق الحضرية في السودان. والربط بين حجم التجمعات السكانية وعددها ومؤشر الفقر المتمثل بتدني المستوى المعيشي. استخدم الباحث عدة مناهج تناسب طبيعة البحث، منها المنهج التاريخي لتتبع مراحل التخطيط الحضري ومدى تأثيره على استخدامات الأرض بالسودان، كما استخدم المنهج الوصفي لوصف الظواهر الطبيعية والبشرية، وكذلك المنهج الإحصائي التحليلي (spss)، لجمع وترتيب وتحليل وتفسير البيانات، كما استخدم المنهج الإقليمي لمعرفة التوزيع الجغرافي للظواهر على نطاق السودان ودرجة تأثيرها على استخدامات الأرض. وقد توصلت البحث لعدد من النتائج أهمها: أثبتت البحث أن كل المدن السودانية هي مدن حضرية وفق المعيار العالمي لتصنيف المدن الحضرية. من الشكل رقم (1) أن المدن السودانية التي حققت التنمية الحضرية المستدامة هي: الخرطوم ونبالا، أما بقيت المدن الأخر وهي عبارة عن مدن حضرية ذات طابع ريفي. أن التخطيط الحضري لا يعني فقط المدينة، بل يشمل دراسة متكاملة لكل من المدينة والريف والعلاقة التبادلية بينهما كمناطق للاستقرار البشري.

1- المقدمة:

وتعد عملية التخطيط الحضري في البلدان المتقدمة أداة مهمة وفعالة لمعالجة المشاكل الناجمة عن النمو السكاني السريع وما ينتج عنه من مشكلات وتحديات وتزداد يوماً بعد يوم حاجة البلدان التي في طريقها إلى التنمية لمثل هذا النوع من التخطيط، حيث شهدت هذه البلدان معدلات نمو حضري لم تعدها من قبل، ولم تكن مدنها قد صممت أصلاً لمواجهة معدلات النمو السريع وضبط آثاره السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تجاوزت قدرة تلك البلدان على مواجهتها، ولاسيما البنية التحتية والخدمات. تعاني معظم المدن السودانية الرئيسية من المشكلات المتداخلة لنمو الحضري وقد حان الوقت لتقوم بدور مواكب في النتائج العالمي لتصبح أيضاً نقاط جذب واضحة للاستثمارات العالمية نظراً إلى ما تملك من ميزات نسبية ومحلية ولاسيما بعض الأيدي العاملة والأراضي وتوفر السوق الاستهلاكية، فتتخصص المدن السودانية مكمل للتنمية ولكنه يمثل تحدياً كبيراً لها ولاسيما في مواجهة بعض التحديات الحضرية.

منذ مؤتمر قمة المدن التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة في اسطنبول عام 1996م، جري الإقرار بأن المدن تشكل واحدة من التحديات الكبرى أمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك مستقبل الأرض في الواقع. وكما توقع علماء السكان، فإن أكثر من نصف البشر، (3.3) مليار نسمة يعيش اليوم في مناطق حضرية وبحلول عام 2030م من المتوقع أن يبلغ عدد أولئك السكان ما يقارب (5) مليار نسمة. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2007م). هذه الأرقام تبين نطاق التحدي الذي تمثله التنمية الحضرية في العالم الراهن والضغط المتزايد التي تمارسه على مختلف المستويات في المدن. ويبدو أن العالم يسير حتماً في طريق التحضر، فالتحول الحضري الكوني الحقيقي الجاري حالياً، هو النتيجة الضرورية والحتمية لتحول السكاني، وبشكل واحد من التحديات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، كما يتضح في أهداف التنمية الألفية التي تبنتها الأمم المتحدة في عام 2000م، الأمر الذي يستوجب توجيه الاهتمام الأكبر إلى مشكلات التحضر، إذ أصبحت إدارة التنمية الحضرية واحدة من أهم التحديات في القرن العشرين. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005م).

2- مشكلة البحث.

تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- 1- ما هو واقع التخطيط الحضري في السودان؟
- 2- هل أسهم التخطيط الحضري في تحقيق تنمية حضرية مستدامة في السودان؟
- 3- ما هي معايير التحضر وما أثرها على التنمية الحضرية المستدامة في السودان؟
- 4- ما هو دور الأجهزة القومية والولائية والمحلية في تخطيط وإدارة التنمية الحضرية المستدامة في السودان؟
- 5- ما هو المعيار الإداري والسكاني في تعريف المناطق الحضرية في السودان؟
- 6- إلى أي مدى أثر النمو السكاني على تصنيف المناطق الحضرية في السودان؟

3- فرضيات البحث

تتمثل فرضيات البحث في الآتي:

- 1- أسهم التخطيط الحضري في تحقيق تنمية حضرية مستدامة في السودان.
- 2- يعتبر النمو السكاني من أهم معايير التحضر في السودان.
- 3- للأجهزة القومية والولائية والمحلية دور كبير في تخطيط وإدارة التنمية الحضرية المستدامة في السودان.
- 4- يعتبر المعيار الإداري مقياس لتصنيف المناطق الحضرية في السودان.

4- أهداف البحث

- تعد مسألة التنمية الحضرية المستدامة من الموضوعات الحديثة والمعاصرة، فأساليب وطرق العمل بها غير واضحة المعالم بشكل كاف، لذلك سيعالج البحث هذا المسألة بشكل متكامل بما يحقق الأهداف الآتية:
- توضيح المناهج المرتبطة بالنمو الحضري، والتخطيط الحضري والعمراني والتنمية الحضرية المستدامة.
 - محاولة البحث عن معايير نوعية وتخطيطية لتعريف المناطق الحضرية في السودان.
 - الربط بين حجم التجمعات السكانية وعددها ومؤشر الفقر المتمثل بتدني المستوى المعيشي.
 - البحث عن الأساليب التي أدت بدورها إلي تدني المستوى المعيشي في بعض المناطق الحضرية، وكيفية توزيع الأدوار ما بين السلطات المركزية والإدارة المحلية والقطاع الخاص.
 - وضع أولويات عمل للارتقاء بالإدارة والتخطيط الحضري من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

5- منهجية البحث

استخدم الباحث في البحث عدة مناهج تلائم طبيعة البحث وهي:

1. المنهج التاريخي:-

أستخدم الباحث هذا المنهج في البحث للوصف والتسجيل للوقائع والأحداث الماضية وتحليلها في التوصل إلي الحقائق ورسم صورة للمستقبل، مما يساعد في معرفة التخطيط الحضري في الماضي والتغيرات التي طرأت عليه، ذلك للاستفادة من الربط والتحليل والتعليل لما هو قائم اليوم وما يجب أن يكون عليه في المستقبل.

2. المنهج الوصفي:-

أستخدم الباحث هذا المنهج الوصفي وذلك بالاعتماد على أسلوب الملاحظة والمشاهدة في السودان، وعن طريق هذا المنهج يتم وصف كثير من الظواهر الطبيعية والبشرية المؤثرة علي التخطيط الحضري بالسودان، إضافة لوصف الآثار السالبة للتخطيط الحضري علي حساب التنمية الحضرية.

3. المنهج الإقليمي:-

أستخدم الباحث هذا المنهج لتمييزه بالاهتمام الكبير بالعلاقات المتبادلة بين عناصر البيئة الطبيعية والبشرية في إقليم محدد (السودان) ويتم استخدامه لمعرفة التوزيع الجغرافي للتخطيط الحضري في السودان والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة.

4. المنهج الكمي التحليلي:-

هو أحد المناهج التي يستخدمها الباحث في هذه البحث وذلك لأنه يعتمد على نتائج البحث الرياضية الكمية مما يجعل النتائج المتحصلة عليها بهذه الطريقة نتائج علمية محددة بدلاً من أن تكون دراسة وصفية عامة، ويستفاد منه في دراسة التخطيط الحضري بالسودان لما يحققه من وصف واستنتاج وتحليل الاستخدام من خلال الأرقام والبيانات وبناء النماذج باستخدام برنامج (SPSS).

6- مفاهيم التخطيط الحضري والتنمية الحضرية المستدامة

قبل استعراض دور التخطيط الحضري وأهميته في مواجهة تحديات التنمية الحضرية، لابد من التعرف أولاً علي مفهوم التحضر والتخطيط الحضري والعلاقة بينهما. وعلي الرغم من بساطة هذا التصنيف، يجمع الباحثون علي صعوبة وضع تعريف شامل لمفهوم المناطق الحضرية علي مستوى العالم، وهناك اختلاف واضح وأراء متباينة في تحدد ماهية التحضر، فضلاً عن توضيح الفرق ما بين التخطيط العمراني والحضري وتوضيح عدد من المصطلحات المتعلقة بموضوع البحث.

7- التخطيط الحضري، أم التخطيط المدني، أم التخطيط العمراني؟

بعد الدراسة المرجعية لأهم البحوث والكتب العلمية المنشورة المتعلقة بموضوع البحث، يتبين أن أغلبها اعتمدت مصطلح التخطيط الحضري، كذلك اعتمدت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2010م-2016م). مصطلح التنمية الحضرية وأفردت فصلاً خاصاً عن التخطيط الإقليمي المتوازن والتنمية الحضرية، وتلك هي المرة التي يرد فيها مصطلح التنمية الحضرية ضمن وثيقة رسمية، إذ تصدر الخطط الخمسية وفق مرسوم جمهوري. أما مصطلح التحضر فهو المصطلح المعتمد في المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في السودان.

من الناحية اللغوية، وبالرجوع إلي قاموس (المنجد) يقرأ المرء أن الحضارة هي: الإقامة في الحضر (بفتح الراء)، حضوراً أو حضارة، ضد غاب (البدوي غائب، لا حضور له في مكان محدد). أما حضر (بسكون الراء) كالأتي: حضر- حضارة : أقام بالحضر/ الحضر القرى والأرياف والمنازل المسكونة فهي خلاف البادية. وهذا يعني أن الحضارة تدل علي أسلوب متميز من الحياة، وهو الاستقرار والإقامة الدائمة. ولكن الاستقرار ليس من الضروري أن يكون في المدينة، فالاستقرار نشأ تاريخياً في القرى الصغيرة، وعندما تطورت القرية واتسعت تحولت إلي مدينة، ومن ثم فإن نشأة المدينة كانت متأخرة بالقياس إلي نشأة القرية.

فالأساس اللغوي في اللغة العربية التي عرف المدينة والقرية معاً بالقياس إلي الارتحال والبداءة، فإنه لا يصلح أساساً لتعريف كل منهما بالقياس الآخر. بالمقابل يتبين أن استخدام مصطلح حضر مقابل (urban) وهو عكس (rural) أي ريف. ويتبين بذلك أن مصطلح حضر وفق الأدبيات الصادرة عن دول أجنبية يرتبط بالمدينة التي تبدو فيها مظاهر التقدم العلمي والفني والفكري والإداري والتقني وغيرها. بالمقابل يرتبط مصطلح الريف بالمناطق المحيطة بالمدن. وهذا يعني من الناحية اللغوية أن مصطلح الحضر يختلف من بلد لآخر وفق الخصائص المحلية للمجتمعات في تلك البلدان ما بين (البدو، الحضر) أو (الريف، الحضر)، كما هو واضح في الجدول (1):

الجدول (1): بعض التصنيفات الدولية لمفهوم الحضر.

الدولة	تعريف الحضر
أفريقيا (بوتسوانا)	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها 5000 نسمة فأكثر، ونحو 75% من سكانها يمارسون نشاطات غير زراعية
أرمينيا	تشمل محليات المدن التي تتميز بالخصائص الحضرية كعدد السكان، وتركز النشاطات الاقتصادية غير الزراعية، وعدد العمال غير الزراعيين بأسرهم.
الصين	مجموعة السكان الذين يقطنون المناطق التي تقع تحت إدارة المدن والبلديات والتي تبلغ كثافة السكان فيها نحو 1500 نسمة/كم ²
اليابان	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 50 ألف نسمة فأكثر، ونحو 60% من سكانها يمارسون نشاطات غير زراعية.
كندا	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 50 ألف نسمة فأكثر، وتمثل كثافة السكان 400% نسمة/كم ²
أمريكا	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 2500 نسمة فأكثر، أو المراكز الحضرية التي يبلغ عدد السكان فيها نحو 5 آلاف نسمة فأكثر وأقل من 50 ألف نسمة.
روسيا	المدن والمحليات التي تتميز بصفات الحضرية طبقاً للمعايير والخصائص الحضرية التي تتلخص في الأتي: عدد السكان، حيازة الأراضي الزراعية ومساحتها، وعدد العمال المشتغلين في نشاطات غير زراعية بأسرهم.
فرنسا	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 2000 نسمة فأكثر، ويعيشون في منازل. ولا يوجد أكثر من 200 متر مابين الوحدات السكنية.
السعودية	التجمعات السكانية أو البلديات التي يزيد عدد السكان فيها علي خمسة الاف نسمة.
الأردن	المحليات التي يبلغ عدد سكانها نحو 5000 نسمة فأكثر.
مصر	المحافظات الحضرية الأربع: القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، السويس. عواصم باقي المحافظات ، فضلاً عن عواصم المركز بمحافظات الجمهورية كلها.
فلسطين	التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو 10 آلاف نسمة. مركز المحافظات جميعها بغض النظر عن حجمها. التجمعات السكانية التي تتراوح عدد سكانها بين (4- 9.999) آلاف نسمة، شريطة أن تتوفر أربعة عناصر مهمة من العناصر الأتية: شبكة كهرباء عامة، شبكة مياه عامة، مكتب بريد، مركز صحي بدوام كامل لطبيب طوال أيام الأسبوع، مدرسة ثانوية تمنح شهادة ثانوية عامة.
سوريا	مدن مراكز المحافظات والتي يزيد عدد سكانها علي نحو 20 ألف نسمة
البحرين	المجتمعات أو القرى التي يزيد عدد سكانها علي نحو 2500 نسمة.
تونس	السكان الذين يقطنون على شكل وهيئة مجتمعات.
الكويت	التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها نحو 10 ألف نسمة .
سلطنة عمان	كل مسمي سكاني ثابت يزيد عدد سكانه علي 2500 نسمة، شريطة أن تتوفر فيه ثلاث من الخدمات الأساسية الأتية: مدرسة إعدادية أو ثانوية، خدمات المرافق العامة الكهرباء، مركز صحي حكومي، خدمات الهاتف.
السودان	المحليات الإدارية أو التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها علي نحو 5000 نسمة.

المصدر: القزيري، 2007م، ص 34.

في حين يدل مصطلح حضر في اللغة العربية علي المناطق الاستقرار البشري ويضم المدينة، والريف، ويشمل بذلك التخطيط الحضري دراسة متكاملة للمدينة والريف والعلاقة التبادلية بينهما كمناطق للاستقرار البشري. إلا أنه من الناحية الفنية والتخطيطية والعملية وبالرجوع الي قانون وزارة التخطيط العمراني والوثائق الصادرة عن الوزارة يتضح أن هنالك اعتماداً كاملاً علي مصطلح التخطيط العمراني، وقد تم اعتماد مصطلح التنمية العمرانية، ومصطلح نمو العمران، وانعكس البعد المكاني بشكل أساسي في العملية التخطيطية والمرتكزة بشكل أساسي علي استعمالات الأراضي والتوسع العمراني ودراسة الفراغ (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، 2007م).

ومن خلال ما تقدم ، يتبين أن هناك تداخلاً واضحاً بين مصطلح التنمية العمرانية، ومصطلح التنمية الحضرية، وربما يكون هناك تأثير لإشراف وزارة التخطيط العمراني علي المشاريع كجهة وطنية، إذ تهتم الوزارة بقضايا التخطيط العمراني المتعلقة بالمخططات التنظيمية والوصف المكاني. بالمقابل تعتمد المشاريع التي طرحتها الجهات الدولية علي أسس معاصرة مستمدة من مبادي التنمية الحضرية المستدامة التي انطلقت مع بداية التسعينيات من القرن العشرين لتتبنى مجالات أكبر وأوسع من نطاق التخطيط العمراني بأبعاده المكانية والفيزيائية وتشمل جوانب أخرى مثل التنمية الاقتصادية المحلية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية البيئة الحضرية من خلال الارتقاء بنوعية الخدمات وبالاعتماد علي السلطات المحلية وفق أسس اللامركزية الإدارية والمالية، الأمر الذي يدعو إلي التفكير بإعادة النظر بتسمية مهام بعض

هي عملية معقدة ومتداخلة ما بين التنمية الاجتماعية والثقافية والنفسية، وتعتمد التنمية الحضرية على دراسة السكان والاقتصاد واستخدامات الأراضي والنقل والخدمات والمرافق الحيوية ووسائل الإنتاج. (معهد التخطيط القومي، 2001م). هذا وترتبط التنمية الحضرية المستدامة بمعايير عديدة تتعلق بتوافر إمدادات المياه، ونقاوة الهواء والماء والترية وتوفير المقومات البيئية الأساسية للمرافق الصحية وإدارة النفايات والنقل، ولا يمكن لكل هذا دون وجود إرادة سياسية قوية وإصلاحات هيكلية وتشريعية جزرية. (رولا، 2010م، ص 34). انطلاقاً مما تقدم يمكن التأكيد بأن هناك تكاملاً بين مصطلحي التخطيط العمراني والتخطيط الحضري، وبعض التعاريف السابقة لم تظهر أي اختلافات بينهما، إذ ربطت عمل التخطيط العمراني والتخطيط الحضري لاستعمالات الأراضي، وهذا غير دقيق لأن هناك:

- **البعد التقليدي للتخطيط العمراني أو الحضري:** ويهتم هذا بالأراضي وتقسيماتها واستعمالاتها وتصميم المشاريع العمرانية عليها، وهو ما يسمى بالتخطيط العمراني أو المكاني.
- **البعد المعاصر للتخطيط الحضري:** وهذا ما يهتم بالأوضاع الإنسانية البيئية والاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على ما يوفر لها من خدمات ومرافق عامة وأساليب إدارتها. استناداً على ذلك، يتبين أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري المعاصر كأداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة تتكامل فيه الإبعاد المكانية (العمرانية) مع الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية. ويمكن السؤال عن إمكانية تحقيق ذلك ومدى توافر الأطر العلمية والفنية المختصة في هذا المجال، الأمر الذي قاد البحث عن الأصول العلمية والأكاديمية للتخطيط الحضري وواقع الحال في السودان.

11- التخطيط الحضري كاختصاص معاصر متعدد المجالات وأهمية تأهيل الأطر العلمية والفنية :

إذا كان التخطيط العمراني يهدف إلى توجيه التنمية العمرانية للمدينة أو الإقليم ، فإن عملية تطوير الخدمات والمرافق العامة كأسلوب يهدف إلى التعامل المباشر مع هذه المرافق ورفع مستويات أدائها كماً ونوعاً ، يرتبط بشكل مباشر بالتخطيط الحضري الذي يمكن عده واحداً من الأنظمة العلمية المتعددة المجالات التي تخدمها تخصصات مختلفة تتكامل ما بين علوم الاقتصاد والاجتماع والهندسة المدنية من جانب البنية التحتية والهندسة المعمارية من جانب البنية الفوقية المتمثلة في أنظمة البناء. ونظراً إلى تشابك العلوم التي تدخل في مجال التخطيط الحضري وتعدد تخصصاتها، فهو يندرج ضمن برنامج الدراسات العليا، كما هو الحال في معهد تخطيط المدن في باريس. الذي يعد أقدم وأول معهد في فرنسا متخصص بقضايا تخطيط المدن تأسس مع بداية القرن العشرين، ويعد حالياً مركز استقطاب لطلاب الدراسات العليا للتخصص في مجال التخطيط الحضري والإقليمي ومن تخصصات مختلفة تشمل (الاقتصاد، العمارة، الجغرافية، الحقوق، علم الاجتماع، الزراعة، العلوم السياسية). الأمر الذي يتطلب تطوير البرامج في المرحلة القادمة لاستيعاب طلاب من اختصاصات مختلفة مع مدرسين من اختصاصات متنوعة ومتكاملة لكي لا يكون التخصص أحادياً في مجال "البنية التحتية والعمرانية" بل يجب أن يغطي مجالات أوسع تتعلق بقضايا التنمية الحضرية. إي يجب معالجة قضايا التنمية المستدامة بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية، وفق الأسس والمبادئ التي تطرحها حالياً المنظمات الدولية ، مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وتحالف المدن ، الذي يعمل تطوير استراتيجيات لتنمية المدن وخطط عمل لتحقيق التوازن فيها وفق مبادئ التنمية المستدامة معتمداً بذلك على منهج مشاركة المجتمع المحلي لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين كافة. (رولا، 2010م، ص 43). وفق رؤية معاصرة للتنمية الحضرية والإقليمية وليس من منظور عمراني ومكاني لتوزيع الفعاليات. ضمن هذا الإطار، وانطلاقاً من التوجهات الحديثة في هذا المجال ، يعد تأهيل الأطر العلمية والفنية في مجال التخطيط الحضري المستدام ، ومن اختصاصات علمية متنوعة ومتكاملة تشمل (الاقتصاد العمارة، الجغرافية، الحقوق، علم الاجتماع، الزراعة، العلوم السياسية) خطوة أولى لتفعيل العمل بالتخطيط الحضري المعاصر في السودان.

12- أسس التخطيط الحضري وأهدافه ومجالات عمله

بغية الانتفاع الأمثل من البيئة الحضرية يستند التخطيط الحضري إلى قواعد وأسس ومعايير كمية وكمية يتم بموجبها تحديد مستوى استعمالات الأرض الحضرية ونسبها من استعمالات المخطط العام الذي يعد كقانون للسيطرة على توجيه نمو المدن بصفاتها (السكنية والخدمية والتجارية والنقل والمواصلات والمناطق الخضراء والترفيهية... الخ)، وذلك وفق مجموعة من الأسس والمبادئ بحيث:

- يحقق التوازن ما بين الإرث الحضري للمدينة، ومشكلاتها الحالية، واحتياجاتها المستقبلية.
 - يتجلى بالقيم الجمالية والنوعية والاجتماعية والأخلاقية التي تستطيع أن تعكس بيئة حضرية متوازنة.
 - يحقق التوازن بين السياسات العامة للدولة ومتطلبات المجتمع.
 - يضمن مشاركة شعبية واسعة لما هو متعلق بمتطلبات واحتياجات المدن التي ينجزها التخطيط
 - يستند إلى أسس قانونية وتشريعية تؤمنها الدولة لتدعم المنفذين في تحقيق أهداف التخطيط .
- وفي إطار ما تقدم ، تتحدد أهداف التخطيط الحضري وفق الآتي:**
- ✓ تحسين البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي ، وجعلها صحية مريحة بتوجيه عملية التنمية الحضرية لتحسين الصحة العامة والأمن والراحة والاقتصاد وتوفير الخدمات العامة للسكان جميعهم.

- ✓ تنظيم العلاقة بين الاستعمالات المختلفة للبيئة الحضرية وتنسيقها.
 - ✓ تحسين المنفعة العامة لسكان البيئة الحضرية كافة وتنميتها ، وليس منفعة أفراد أو مجموعات خاصة.
 - ✓ التنسيق بين السياسة العامة التي يضعها مجلس المدينة وعمليات التنمية التي يقوم بها الأفراد.
 - ✓ توفير المعلومات الفنية، وجعلها توجه عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية الحضرية .
 - ✓ ربط عمليات التنمية الخاصة علي المدى الطويل بعمليات التنمية الخاصة علي المدى القصير.
 - ✓ توسيع القاعدة الاقتصادية للبيئة الحضرية المحلية وتقويتها.
- في الواقع يمكن ترجمة الأهداف السابقة للتخطيط الحضري ضمن مجالات مختلفة وفق الأتي:-
- في مجال التنمية السكنية : توفير بيئة سكنية صحية آمنة وجذابة وجميلة لتحقيق معيشة مريحة للسكان.
 - في مجال التنمية التجارية: توفير مساحات من الأراضي للنشاط التجاري في مواقع مناسبة ومريحة للزبائن، ومنسجمة مع استعمالات الأرض الأخرى.
 - في مجال النقل والمواصلات : توفير شبكة من الطرق العامة والشوارع ، ووسائل النقل والمواصلات لنقل السكان والبضائع بطرائق اقتصادية ومريحة وكفاءة عالية.
 - في مجال المرافق والخدمات : توفير شبكة من المرافق العامة من مياه شرب وصرف صحي وكهرباء وغاز، وكذلك تهيئة الأماكن المناسبة لإقامة الخدمات العامة عليها من مدارس ومستشفيات وأماكن للترفيه وغيرها.
- 14- تسارع التحضر في السودان وتحدياته:**
- تميز السودان دون غيره من الدول في محيطه بتسارع النمو الحضري علي حسب حجم المدن في السودان تتعدد فيه المدن بكثرة من شماله وجنوبه ولكن يخلف حجم سكان المدن (التحضر السريع للمدن فيه)، من مدينة لأخرى علي حسب عوامل الجذب، حيث بلغت نسبة الحضر في عام 1998م. حوالي (33.1%)، وشهدت الخرطوم الكبرى معدل نمو سنوي وصل حتي (6.8%) خلال الفترة من 1983 – 1993م. كما وصلت النسبة في كل من بورتسودان وود مدي الي (6.2%) و(7.1%). (إنصاف، 2014م، ص 6). حيث بلغت نسبة سكان الحضر (49%) بمعدل نمو سكاني (2.8%) من السكان في عام 2010م وبمعدل تحضر (32.9%).
- واستنتاجا مما سبق يتبين بأن اعتماد المؤشر الكمي والإحصائي هو الأساس في تحديد نسب التحضر في السودان وغالباً ما يرتبط بالمدن، حيث تصنف المناطق الأخرى علي أنها ريفية. وعلى هذا الأساس توضع الخطط والبرامج التنموية، ويكون تمثيل المدن والتجمعات الحضرية الصغيرة هامشياً وضعيفاً في تلك الخطط، الأمر الذي يؤثر سلباً في مستويات التنمية فيها. هذا ويمكن إرجاع الارتفاع السريع في نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان للأسباب الآتية:
- الزيادة الطبيعية للسكان وارتفاع معدل النمو السكاني.
 - الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة بسبب توافر فرص العمل، والخدمات الرئيسية للسكان.
 - تمركز عوامل التنمية من نشاطات حكومية وصناعات في المدن الكبرى.
 - التصنيف الدوري لكثير من القرى ورفع مستواها إلى وحدات إدارية بحيث تعد ضمن المناطق الحضرية.
- وقد صاحب تلك الزيادة السريعة في التحضر في السودان تضاعف سكان المدن الرئيسية مثل، الخرطوم، نيالا، ود مدني، بور تسودان، هذا ما أدى إلي تصاعد مؤشرات التنمية غير المستدامة في المحليات. وقد نتجت عن ذلك آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية تجاوزت إمكانيات السلطات المحلية علي مجابتهها، وتعددت المشاكل المصاحبة للتحضر لدرجة يصعب حصرها، إلا أن المشكلات تدور حول نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة لمواجهة الزيادات السريعة في أحجام المدن وعدد سكانها وقصور المدن عن توفير فرص العمل للجميع، ولإسكان المناسب للزيادة السكانية. وقد ترتب عن التحضر الذي شهده السودان خلال الخمس والعشرين سنة الماضية ظهور بعض السلبيات وفق المستويات الآتية:
- **مركز المدن الرئيسية:**
 - تدهور النسيج المعماري والعمراني ضمن المراكز الحضرية القديمة وتشتته. ومن هذا المواقع الخرطوم القديمة، أمدرمان القديمة، مدينة بحري، وغيرها، إذ تتعرض تلك المواقع
 - إلي تدهور مستمر بسبب التأثيرات الناجمة عن تلوث الهواء، فضلاً عن التدهور الناتج عن عدة أسباب أخرى كالصيانة والاستخدام غير المناسبين، والتغيرات في المناطق المحيطة، علاوةً علي سياسات الحفاظ التي حدثت بدورها من المدخلات العلاجية لتلك المواقع، فأصبحت عرضة للإهمال والتدهور.
 - ارتفاع أسعار السكن في مراكز المدن، الأمر الذي دفع السكان إلي مناطق السكن العشوائي وسكن الضواحي المنخفضة الأسعار نسبياً عما هو عليه في مراكز المدن.
 - الازدحام المروري في مراكز المدن ومشاكل السلامة المرورية والتلوث الذي واكب زيادة التنقل في ظل غياب استراتيجيات للتنقل الحضري المستدام الموجة نحو النقل العام، وربط استراتيجيات النقل بتخطيط المدن واستعمالات الأراضي.
 - تدهور البيئة كنتيجة لزيادة عدد السكان وزيادة الضغط علي الموارد الطبيعية وما يرافقه من كثرة النفايات، وتدهور نوعية المياه والهواء والسكن.

- تصاعد البطالة والفقر الحضريين في المدن وتساعد الآثار الاجتماعية مثل الإدمان والجريمة. وقد بين توزيع الفقراء علي المناطق المختلفة في السودان، وبلغت نسبة الفقر في المناطق الحضرية (46.5%) ومقابل (33.5%) في المناطق الريفية(وزارة الضمان الرعاية الاجتماعية،2011م). وذلك لوجود فرص عمل زراعية في الريف ومحدوديتها في المناطق الحضرية إذ يرتبط الفقر بالبطالة التي تؤدي بدورها إلي آثار اجتماعية، حيث أصبحت بعض الإحياء الفقيرة في المدن بؤر للجريمة والإدمان.
- **المراكز الثانوية في الضواحي الداخلية للمدن الرئيسية:**
 - الانتشار الواسع للنمو العمراني والتشتت في توزيع المناطق السكنية واستعمالات الأراضي وما يتطلبه ذلك من نفقات مرتفعة لتقدم الخدمات والبنية التحتية مع الصيانات الدورية اللازمة.
 - زيادة مناطق السكن العشوائي ذات الشروط السكنية السيئة وتدني نوعية الخدمات الصحية والتعليمية فيها، وامتدادها علي استخدامات الأراضي الأخرى.(الهيئة السودانية لشئون الأسرة، 2008م).
 - زيادة الجيوب الفقيرة في المناطق شبة الحضرية المحيطة بالمدن، حيث تتركز أحزمة العشوائيات.
 - محدودية مصادر المياه في بعض المراكز الحضرية.
 - تدهور البيئة الحضرية كنتيجة لزيادة عدد السكان وزيادة الضغط علي الموارد الطبيعية.
- **المراكز الحضرية الجديدة والضواحي الخارجية:**
 - اختلال التوازن في البنية الحضرية داخل المدن المتمثل في وجود مناطق سكنية جديدة مزودة بالمرافق وغير أهلة بالسكان، ومناطق أخرى أهلة بالسكان ولا يتوافر فيه الحد الأدنى من الخدمات.
 - عدم كافية الخدمات والبنية التحتية وعدم القدرة عل تأمين الإمداد بشبكات المياه المأمونة وخدمات الكهرباء والصرف الصحي الملائم، وجمع القمامة وخدمات النقل الي المناطق كلها.
 - لواجهة تلك التحديات عملياً لابد بداية من البحث عن معايير جديدة لإعادة تحديد المناطق الحضرية وتعريفها في السودان، للوقوف علي مدي الخلل في اتجاهات التنمية الحضرية تمهيداً لوضع السياسات والإجراءات والأدوات التي يمكن استخدامها لإعادة التوازن بين المناطق، وتفعيل آليات تخطيط المدن والإدارة الحضرية والإقليمية وسياساتها وأدواتها بهدف تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.
- **15- التخطيط الحضري المستدام في السودان**

مع بداية الألفية الثالثة دخل السودان مرحلة جديدة من التطوير والتحديث تتطلع فيها الي تنمية شاملة متوازنة ومستدامة، وذلك باعتماد منهجيات واليات حديثة ومعاصرة، اذ يعد التخطيط الحضري المستدام إحدى تلك الأدوات التي يجب تفعيلها وبأسس علمية حديثة، والانتقال من حيز التخطيط العمراني التقليدي السائد حالياً والمرتبط بالتحليل المكاني أو الفيزيائي (أحادي الاتجاه في مجال الاتجاه في مجال البنية العمرانية والمخططات التنظيمية واستعمالات المباني والأراضي) إلي نطاق التخطيط الحضري والإقليمي بأبعادهما المتكاملة والشاملة مكانياً (المدنية- الريف)، وقطاعياً (التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية) وذلك من خلال تطوير أنظمة للإدارة الحضرية والإقليمية. إذ تعد مسألة تعريف المناطق الحضرية وتصنيفها خطوة مهمة في هذا العمل، تتطلب تحليلاً وفهماً دقيقاً لقضايا ومفهوم التحضر، لاعتماد علي معايير نوعية الي جانب المعايير الكمية وفق خصائص التجمعات السكنية في السودان.
- **16- قياس التحضر وأهمية إعادة النظر بالمعايير الحالية**

بات التحضر اليوم ظاهرة عالمية والتحضر هو في الأساس تركيز السكان في حيز معين وبمستوي كثافة عالية، فالحجم والكثافة هما المعيار الأساس في تحديد التجمعات الحضرية وتصنيفها.

وتعد بعض الدول المعايير الإداري من أهم المعايير وتعد عملية التصنيف (حضر/ ريف) أمراً معقداً، نظراً إلي تباين الأسس التي تتبعها كل دولة. وقد حددت الأمم المتحدة معايير التحضر وفق ثلاثة اعتبارات رئيسية لذلك:

حسب التقسيم الإداري، مع مراعاة نمط الإدارة المحلية وعدد السكان، فضلاً عن عدد السكان الذين يعملون أو يعتمدون عل الزراعة بطريقة مباشرة.تحديد التجمعات الحضرية وإضفاء صفة المدينة عليها. تحديد حد سكاني أدني للتجمعات الحضرية.

وعلي الرغم من ذلك، هناك فروق كبيرة جداً في تعريف المناطق الحضرية. وكما هو واضح في الجدول(1)، يتبين أنه في دولة مثل كندا، تصنف التجمعات السكانية علي أنها حضرية إذا بلغ عدد سكانها نحو(1000) نسمة فأكثر، وتمثل كثافة السكان هناك نحو(400) نسمة/كم². أما في اليابان فالمعيار مختلف، حيث تصنف التجمعات السكنية التي يبلغ عدد سكانها نحو(50) ألف نسمة فأكثر، ونحو (60%) من سكانها يمارسون نشاطات غير زراعية، علي أنها تجمعات حضرية. يتضح من ذلك أن هناك عدم اتفاق عالمي علي معايير التحضر، غير أن الباحثين في هذا المجال اتفقوا علي بعض المعايير وفق الآتي:
- **المعيار الحجمي (الإحصائي):** يعتمد علي تحديد نسب سكان المدن الي مجموع السكان، ويعد هذا من المعايير المهمة، لكنه غير كاف، فهناك مناطق ضخمة سكانياً، ولكنها عبارة عن قري في شكلها ومضمونها ووظيفتها.

- **مقياس الكثافة:** يمكن عدده أحد المؤشرات التي تساعد على تحديد المناطق الحضرية وتصنيفها، ويعتمد على عدد السكان والحدود الإدارية، ومن ثم المساحة. وتكمن المشكلة هنا في مسألة تحديد المساحة المستخدمة لتحديد الكثافة، فيما إذا كانت المساحة الإجمالية أو المساحة المستخدمة فعلياً.
 - **المعيار الإداري:** يعد الوظائف الإدارية للمدن محصلة للمستويات الاقتصادية والسكانية التي تميزها. وغالباً ما يتم تحديد المناطق الحضرية بقرار من السلطة الإدارية، مما يرفض عليها حقوقاً وواجبات ترقى بها.
 - **مقياس الإدارة الذاتية والوحدات الإدارية:** يرتبط بتوفير الإدارة الذاتية ممثلة بمجالس المدن والوحدات الإدارية، وما تقدمه من خدمات للسكان، يعد معياراً آخر في تصنيف التجمعات الحضرية.
 - **المعيار الوظيفي:** يعتمد على وظيفة المدينة أو نوع النشاط الذي يعمل به غالبية السكان، فالريف هو ما اشتغل سكانه بالزراعة والمدينة هي ما اشتغل سكانها بغير الزراعة.
 - **المعيار التاريخي:** يعد المناطق التي لها جذور تاريخية من المناطق الحضرية، ولكن هناك مدناً تاريخية عدد سكانها قليل، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على المعيار التاريخي كأساس لتصنيف المناطق الحضرية.
- أما في السودان، فيعد قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة 1994م. هو قانون اتحادي أختص بتنظيم كيفية منح الأراضي وتخطيطها ونصت المادة (1)4 من القانون بأنها تشمل ما على الأرض وما فوقها وتحتها من مباني ومنشآت وخدمات وكل منفعة متعلقة بها. وأيضاً اهتمت بتصنيف المناطق الحضرية والريفية. (إبراهيم، 2014م، ص 52).
- وهنا لا بد من التأكيد أن قياس التحضر يجب ألا يكون مرتبطاً بمعيار واحد أو معيارين (السكاني والإداري) فحسب، بل يجب أن يكون هناك معايير أخرى، كنوعية الخدمات، ومدى تركيز الوسائل الفنية وطرائق الإنتاج المتطورة. فاستدامة المناطق الحضرية هي حالة توازن وإعادة صياغة المحددات والأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإدارية التي تضمن التنمية المستدامة للمناطق الحضرية في كل من المدينة والريف. ضمن هذا الإطار، يمكن عد معيار الاستدامة كمقياس لمدي تلبية المنهجيات والسياسات والخطط التنموية لحاجات المجتمع. هذا المعيار، لم يظهر في من التصنيفات الدولية لمفهوم الحضر، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في تلك المعايير بما فيها المعتمدة في السودان.

17- تعريف وتصنيف جديد للمناطق الحضرية في السودان

ينظر بعضهم الي المدينة ككائن بشري، يمر بمراحل نمو مختلفة، فصنفت المدن بحسب عدد سكانها الي مدن تمر بمرحلة الطفولة وهي تلك التي يصل عدد سكانها الي (5) آلاف نسمة فقط، ومدن شابة وهي التي يتراوح عدد سكانها بين (5-10) آلاف نسمة، وأخرى ناضجة وهي التي يتجاوز عدد سكانها (50) ألف نسمة. وهناك عدد قليل من المدن كبيرة الحجم ثم تتوالي الي زيادة العدد كلما قلح الحجم (عدد السكان)، إذ يوجد مدينة أو اثنتان مليونية وعدد محدود من المدن في ما بين (100-1000) ألف نسمة، وحين نجد عدد أكبر من المدن الصغيرة التي يقل عدد سكان الواحدة منها عن (100) ألف نسمة، بالمقابل يزداد عدد المدن الأصغر التي لا يتجاوز عدد سكانها بضعة آلاف. (إسماعيل، 2005م، ص 45).

هذا الترتيب إلي فئات أحجام يمكن تشبيهه بالهرم الذي تتسع قاعدته إلي المدن الصغيرة، وطالما اتجه إلي القمة نقص عدد المدن وازداد حجم كل واحدة منها، وهذا ما يمكن تسميته بالترتيب الهرمي أو شبكة توزيع المدن. وقد وضعت تقسيمات للتفريق بين المدن وفق إجمالها، كما هو واضح في الجدول (2) وعدد أن التجمع السكاني الذي يزيد عدد سكانه علي (5) آلاف نسمة، هو عبارة عن مدينة صغيرة، ويدخل ضمن تصنيف الحضر.

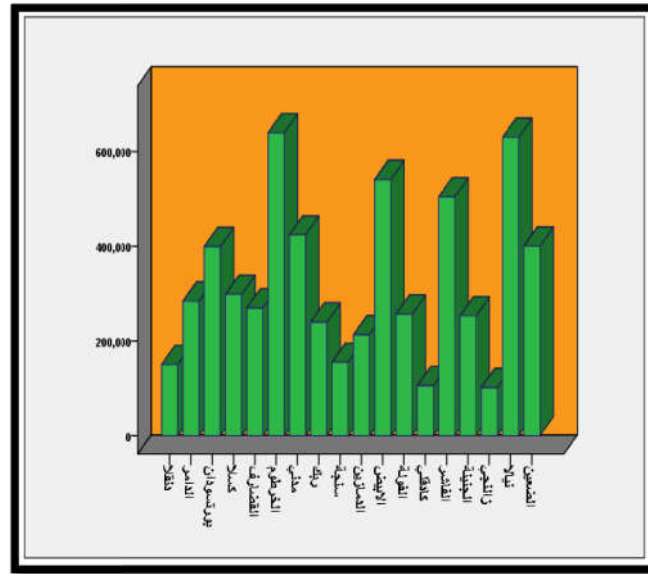
جدول رقم (2): تصنيف المدن وفق الحجم - عدد السكان

نوع المدينة	عدد السكان (ألف نسمة)
المرتبة الأولى: مدينة صغيرة ذات طابع ريفي	أقل من 5
المرتبة الثانية: مدينة صغيرة	5 - 10
المرتبة الثالثة: مدينة متوسطة	10 - 25
المرتبة الرابعة: مدينة كبيرة	25 - 100
المرتبة الخامسة: مدينة كبيرة جداً (ميتر و بوليس)	100 - 1000
المرتبة السادسة: مدينة كبيرة جداً جداً (ميغابوليس)	أكثر من 1000

المصدر: (صبري، 2010م، ص 53).

من أجل إعادة تعريف المناطق الحضرية وتصنيف المدن السودانية وترتيبها، تمت الاستعانة بتقديرات المكتب المركزي للإحصاء، التعداد الخامس، 2008م. علي مستوي أصغر تجمع سكاني، وأكبر تجمع سكاني، وعدد التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها علي (5) آلاف نسمة هي تجمعات حضرية؛ وذلك اعتماداً علي الأسس التخطيطية في السودان الصادرة بقانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة 1994م. هذا المقياس يوضح لسكان الوحدة الأساسية الخدمات الرئيسية اليومية. كما تبين التصنيفات الدولية الواردة في الجدول (2)، أن التجمع السكاني الذي يزيد عدد سكانه (5) آلاف نسمة، هو حضري، فضلاً عن اتفاق كثير من الباحثين علي حد هذا الحجم مقبولاً لتعريف التجمع الحضري في كثير من البلدان العربية. (جار الله وعطية، 2005م، ص 23).

الشكل رقم(1): المحليات السودانية حسب حجم السكان.



المصدر: عمل الباحث من بيانات التعداد الخامس، 2008م.

يتضح من الشكل رقم (1): أن محلية الخرطوم هي أعلى عدد سكان بلغ عددهم أكثر من (600) ألف نسمة، ويرجع الباحث أن السبب في هذا الزيادة هي الهجرة المستمرة نسبة لتوفر الخدمات وفرص العمل باعتبارها هي العاصمة. وتليها محلية نيالا والأبيض والفاشر، إذا تبلى محليات (زالنجي- كاد قلي- سنجة- دنقلا)، عدد سكانهم أقل من (200) ألف نسمة، ويرجع الباحث هذا السبب لطروف طبيعية وبشرية. وفي التركيبة الهيكلية الحضرية وذلك بالاعتماد علي المؤشر الإحصائي، إذ بلغ عدد التجمعات التي يقل عددها عن (200) ألف نسمة، (4) تجمعات. وبلغ عدد التجمعات التي يزيد عدد سكانها أكثر (600) ألف نسمة، (2) مجمعاً.

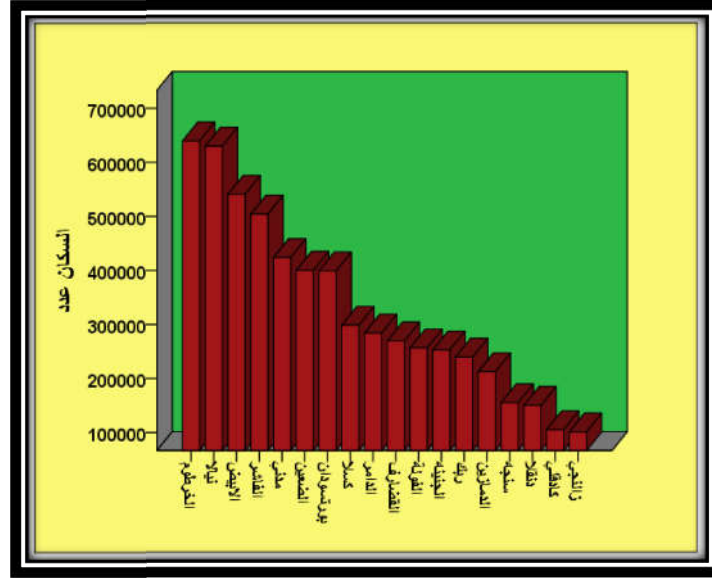
الجدول رقم (3): ترتيب المحليات السوداني وفقاً الحجم

الرقم	ترتيب المحليات	حجم السكان
1	الخرطوم	639598
2	نيالا	629971
3	الأبيض	540898
4	الفاشر	504080
5	ود مدني	423863
6	الضعين	400264
7	بور تسودان	399140
8	كسلا	298529
9	الدامر	284148
10	القضارف	269395
11	الفولة	256482
12	الجنيينة	252744
13	ربك	239665
14	الدمازين	212712
15	سنجة	155071
16	دنقلا	150161
17	كاد قلي	105252
18	زالنجي	101052

المصدر: عمل الباحث من بيانات التعداد الخامس، 2008م.

يتضح من الجدول رقم (3) ترتيب المحافظات حسب حجم السكان. وهذا المحافظات هي عواصم الولايات في السودان، وبكل محلية وحدات إدارية حيث بلغ عدد المحافظات في السودان (130) محلية (390) وحدة إدارية. ويلاحظ أن أكبر تجمعات سكانية التي يبلغ عدد سكانها أكثر من (600) ألف نسمة في محلتين الخرطوم ، ونبالا. والمحليات التي يتراوح عدد سكانها من (400-600) ألف نسمة، هي: الأبيض، الفاشر، ودي مدني، الضعين. والمحليات التي يتراوح عدد سكانها من (200-400) ألف نسمة، هي: بور تسودان، كسلا، الدامر، القصارف، الفولة، الجنية، ربك، الدمازين. والمحليات التي عدد سكانها أقل من (200) ألف نسمة، هي: سنجة، دنقلا، كادقلي، زالنجي.

الشكل رقم (2): ترتيب المدن السودانية حسب حجم السكان



المصدر: عمل الباحث من بيانات التعداد الخامس، 2008م.

يتضح من الشكل رقم (2) ترتيب المحافظات حسب عدد السكان، وأن المحافظات التي تم ترتيبها هي عواصم الولايات في السودان. وحسب التصنيف العالمي لتصنيف المدن هي تجمعات حضرية تقع ضمن المدن الكبيرة والمدن الكبيرة جداً. هناك بعض المدن هي حضرية حسب حجم السكان ولكن هي ذات طابع ريفي.

18- دور الإدارة المحلية، المجتمع المحلي، القطاع الخاص في عملية التنمية الحضرية

أجريت عدة إصلاحات في السودان لمعالجة الأوضاع المعيشية في المناطق الحضرية والريفية، غير أنه لم تبذل جهود منسقة في مجال التخطيط الحضري ولاسيما مايتعلق بالتكامل ما بين المناطق الحضرية والريفية. وقد اتخذت مبادرات قانونية لتمكين المحافظات من اقتناء أرض غير مزودة بالخدمات، وذلك من أجل تطويرها لتلبية احتياجات التوسع العمراني. وقامت الحكومة بوضع سلسلة من القوانين لتنظيم الأراضي وإدارة النمو الحضري، واستحدثت نظم للمساحة، أن الهدف من بعض هذه التشريعات كان تحسين نظام التخطيط، ولاسيما قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لعام 1994م. وتعديلاته، غير أنه تركز على الإجراءات أكثر مما تركز على النوعية وبمعاملة المناطق كلها بالتسوية، دون أي تمييز بين مشاكل كل منطقة وخصائصها. من جانب آخر، فإن القوانين الخاصة بالتخطيط على المستوى المحلي تتبع نهجاً يتمثل في إعطاء الأوامر من أعلى الي أسفل وتقتصر مشاركة المواطنين على تسجيل اعتراضاتهم القانونية التي تعرض بدورها على اللجان الإقليمية التي تدرس تلك الاعتراضات وتعمل على معالجتها، ويتم بعد ذلك تصديق المخطط ويصبح جاهزاً للتنفيذ. كما أن هناك قوانين تقتضي إدخال تعديلات عليه مما يسهم في توقف التنفيذ، ومن ثم فإن سرعة نمو المناطق الحضرية غير المنتظمة تفوق كثيراً القدرات الإدارية والمحلية، وقد تؤدي بعض الأخطاء الموجودة في المخططات الي وقفها في بعض المدن. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003م).

أما من الناحية المالية فيخصص لوزارة الإدارة المحلية (10%) من ميزانية الدولة، وهذه الحصة لا تكفي لتمويل الموازنات المحلية. ولذلك تعتمد معظم المحافظات على مصادر أخرى للتمويل من بينها رسوم ترخيص البناء، ورسوم بيع الأملاك وتسجيل عقود الإيجار، وغيرها من أشكال الاستثمار التي أدت إلى ظهور بعض حالات الفساد من جهة، فضلاً عن انشغال القائمين بتلك القضايا مما يصرفهم عن التخطيط للتنمية الحضرية. ويعتمد القائمون على الإدارة الحضرية بصورة متزايدة على أسلوب إدارة الأزمات، بعيداً عن التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد. ولا تقدم أجهزة الإدارة المحلية التقارير إلا عن موازنتها الرسمية، وتقدم تقارير من حين إلى آخر حسب الطلب، وعادة لا تعطي الوقت الكافي لصياغتها فتفتقر بذلك إلى المصداقية المطلوبة. كما تفتقر معظم المحافظات إلى موظفين ذوي مؤهلات عالية والتي قاعدة واسعة من البيانات. كما أنها تحتاج إلى قدر من السلطة والاستقلالية والإدارة الذاتية لإعداد الخطط وتنفيذها. وتعتمد السلطات المحلية عادة على مصدرين أساسيين لدخلها: ما تخصصه ميزانية الدولة للمدينة، وما تحصل عليه المدينة من رسوم وضرائب، وفي الأحوال

جميعها تتطلب التنمية الحضرية البحث عن موارد دخل جديدة، وذلك من خلال إيجاد شركاء جدد في العملية. في الواقع لم يكن هناك ما يشجع القطاع الخاص على العمل في المناطق الحضرية الجديدة. ومن ثم كانت أسعار الأراضي في المراكز القديمة ضخمة ومبالغا فيها جدا لدرجة أن المخالفات الخطيرة لنظام البناء أصبحت مربحة، فالغرامات المفروضة على المخالفين تكاد تكون لا تذكر قياسيا بالإرباح المتوقعة. فأصبحت القوانين الخاصة التي سنتها لتنظيم مخالفات نظام البناء "دون جدوى" من جانب آخر، أن سيطرة عقلية كل شي مجانا، وكل ما تقدمه الدولة مجانا فهذا ما أدى ويؤدي بدوره إلى صرف أموال طائلة من خزينة الدولة علاوة على انه يخلق روح الاتكالية و السلبية لذلك لا بد من فرض رسوم ولو رمزية على الخدمات حتى يشعر المواطن بقيمة ما يقدم له، وكذلك تشجيع مشاركة السكان والقطاع الخاص في تكوين مشاريع استثمارية تؤدي التنمية الموارد الذاتية للمدينة وبما يعكس ايجابيا على الشركاء جميعهم. وفي حقيقة الأمر يؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا كونه الممول الأساسي من المشاريع والاستثمارات ومن ثم المحرك للعجلة الاقتصادية في المدينة، وهو القطاع القادر على إدارة المشاريع الاستثمارية وإنجاحها من خلال الدراسات التي يقوم بها وخبرته في هذا المجال، لذلك لا بد من نشر التوعية بأهمية مشاركة السكان والقطاع الخاص، وإيجاد الحوافز التي تضمن مشاركتهم في عملية التنمية.

19- التخطيط الحضاري و التنمية الحضرية في السودان: محدودية السياسات والاستراتيجيات:-

لم تتضمن الخطط السابقة رؤية شمولية لقضايا التنمية الحضرية. وغالبا ما كان يتم التعامل مع مسألة التنمية الحضرية في سياق العمل الهندسي الذي غالبا يختصر على تطوير البنية التحتية بهدف التنظيم العمراني التجمعات السكنية والمسح الطبوغرافي وإعداد مخططات استعمالات الأراضي والمخططات التنظيمية بعيدا عن مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اندركت الخطط السابقة بأن عدم الالتزام بالمخططات العمرانية وتوسعها أدى بدوره إلى خسائر كبيرة أثرت بشكل واضح في الاقتصاد الوطني جراء الزحف العمراني والتآكل المتزايد للأراضي الصالحة للزراعة واستنزاف نوعية المخزون المائي وتدهوره وتدني نوعية الحياة في المدن ونقص الخدمات في الريف. (هيئة تخطيط الدولة، 2006م).

20- أهم التحديات التي تواجه إدارة التنمية الحضرية في السودان

أن التحدي الرئيسي الذي يواجه أجهزة الإدارة المحلية في مجال إدارة التنمية الحضرية ، هو كيفية تأدية مهامها على الرغم من القيود العديدة المتمثلة بمحدودية الموارد البشرية والمالية المتاحة لديها . ويمكن تصنيف التحديات التي تواجه أجهزة الإدارة المحلية في إدارة التنمية الحضرية بثلاثة محاور رئيسية :

● تحديات فنية وبشرية:-

عدم توافر التجهيزات الفنية اللازمة (كما ونوعا) يعد مشكلة حقيقية في الوحدات الإدارية الصغيرة والكبيرة ، كما إن افتقار الخبرة وقلة الإمكانيات يؤثر بشكل مباشر في أدائها في مجال التخطيط والتنفيذ ، فهناك ضعف واضح في مجال جمع البيانات وتحليلها، ومن ثم عدم القدرة على التخطيط وصياغة الخطط المحلية اللازمة لعملية التنمية المحلية، لذلك غالبا ما تكون هذه الخطط خدمية ليس لها أهداف استثمارية ذات مردود اقتصادي يحسن من الإيرادات المحلية.

● تحديات مالية:-

إن الموارد المالية المتاحة غير كافية لتلبية الطلبات المتزايدة للسكان على الخدمات، بل أنها تكاد لا تكفي لتأمين الخدمات المحلية الاعتيادية. وتعاني المحليات من القيود المختلفة التي تفرضها الحكومة على توزيع بنود الموازنة المحلية، وكثرة الإجراءات البيروقراطية في حالة المناقشات بين المشاريع.

● تحديات إدارية:-

إن ضعف التنسيق الأفقي ما بين أجهزة الإدارة المحلية فيما بينها ولا سيما الوحدات المجاورة، و الرأسي مع أجهزة الإدارة المركزية، يؤدي إلى الازدواجية في كثير من الأحيان، مما يعكس بشكل سلبي على أدائها ويزيد من هدر المال العام.

21- أولويات العمل لإدارة التنمية الحضرية في السودان:

إن التحديات السابقة، تتطلب من السلطات المحلية، بصورة متزايدة، أن تتعاون مع شركاء دوليين مانحين. كما أنها تحتاج إلى قدر من السلطة والاستقلالية والإدارة الذاتية لإعداد الخطط وتنفيذها. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2001م).

فالانتقال التدريجي المتوازن والمدرّوس إلى اللامركزية هو خطوة أساسية لتحقيق ذلك. غير أن العملية معقدة وليست بتلك البساطة، فهناك أولويات للعمل من أجل إدارة تنمية حضرية بمنهجية مستدامة من خلال:

- ❖ **تنمية الأطر البشرية ذات الكفاءة العالية وتهيتها:** إذ لا بد من زيادة القدرات الفنية والمؤسسية للموارد البشرية العاملة في الإدارة المحلية، وتنمية مهاراتهم في مجال إدارة البيانات وتحليل المؤشرات المحلية للتنمية الحضرية وتفسيرها ليتم استخدامها في صياغة الاستراتيجيات الحضرية، ورصد التغيير الحضري وتقييم أثر السياسات الحضرية والبرامج الإنمائية على مستوى التجمعات السكانية.
- ❖ **إنشاء نظم إدارة البيانات (المراد الحضرية):** إن اعتماد المؤشرات الحضرية (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية) لرصد التغيرات والتطورات وتقييمها، هو الأداة المثلى لتمكين متخذي القرارات من وضع السياسات المناسبة التي تستند الي المعلومات الدقيقة وتلبي الاحتياجات المحلية للسكان. لذلك لا بد من الاستثمار في إنشاء نظم للمعلومات الحضرية بوصفها أداة للتخطيط وإدارة التنمية الحضرية.
- ❖ **مشاركة المجتمع المحلي:** إن نجاح التنمية الحضرية مرهون بدعم المؤسسات التي من شأنها تتيح للمواطنين أن يشاركوا في عملية التنمية بشكل فعال ابتداء من مرحلة التخطيط وانتهاء بالتنفيذ.

❖ **وضع آليات شفافة للمحاسبة المالية والإدارية:** من خلال تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية، إذ لا يتوقف ذلك علي إصدار قوانين جديدة، فالقوانين متوافرة وبكثرة، ولكن الإضافات البيروقراطية إلي تلك القوانين، والإجراءات الموقفة، والمساءلة وفقاً للتسلسل الإداري الهرمي هو من أهم يعيق ذلك. فمراجعة القوانين المحلية الموجودة لتبسيط الأنظمة المحلية وإزالة أوجه التعارض فيما بينها وهو خطوة أساسية.

22- نتائج البحث: أوليات العمل من أجل تنمية حضرية معاصرة متوازنة ومستدامة في السودان

يعد المؤشر الإحصائي عنصراً من عناصر الإدارة الحضرية، كما أن توفير الخدمات وبناء الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي والطاقة والكهرباء والاتصالات وصيانتها وتمويلها يعد جزءاً رئيساً من الهياكل الأساسية العامة، شرطاً من شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الإدارة الحضرية لا تقتصر علي تقديم الخدمات واستعمالات الأراضي بل تشمل أيضاً صياغة سياسة النمو الحضري من خلال تعريف المناطق الحضرية وفق معايير كمية ونوعية، فقياس التحضر يجب ألا يكون مرتبطاً بمعيار واحد أو اثنين، بل يجب أن يكون هناك معايير نوعية، مبنية علي مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والخدمي والبيئي والإداري. فضلاً عن البحث عن أساليب جديدة لجمع الأموال اللازمة لعملية التنمية، وذلك بالاعتماد علي الذات من خلال الإدارة الذاتية والتمويل المحلي بما في ذلك تهيئة الأطر البشرية واستحداث أساليب تخطيطية مبتكرة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. فعملية التنمية الحضرية مجال واسع ومتعدد الجوانب، يحتاج إلي تضافر الجهود ما بين جهات القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي من جانب وتكامل العمل الهندسي والتنموي من جانب آخر. وبناءاً عليه يقدم البحث.

أهم النتائج وأولويات العمل من أجل تنمية مستدامة في السودان:

1. أثبت البحث أن كل المدن السودانية هي مراكز حضرية وفق المعيار العالمي لتصنيف المدن الحضرية.
2. من الشكل رقم (1) أن المدن السودانية التي حققت التنمية الحضرية المستدامة هي: الخرطوم ونيلالا، أما بقيت المدن الأخر وهي عبارة عن مدن حضرية ذات طابع ريفي.
3. أن التخطيط الحضري لا يعني فقط المدينة، بل يشمل دراسة متكاملة لكل من المدينة والريف والعلاقة التبادلية بينهما كمناطق للاستقرار البشري.
4. أثبت البحث أن النمو السكاني هو من أهم معايير التصنيف الحضري في السودان وذلك يحقق الفرضية الثانية.
5. يتم تصنيف المناطق الحضرية في السودان وفق المعيار الإداري وذلك يحقق الفرضية الرابعة.
6. توصل البحث بأن للأجهزة القومية والولائية والمحلية دور في التخطيط وإدارة التنمية الحضرية المستدامة وذلك يحقق الفرضية الثالثة.

7. إن اعتماد المؤشر الكمي والإحصائي فقط في تحديد نسب التحضر في السودان الذي غالباً ما يرتبط بالمدن، حيث تصنف المناطق الأخر علي أنها ريفية. وعلي هذا الأساس يتم وضع الخطط والبرامج التنموية مما يؤدي إلي أن يكون تمثيل المدن والتجمعات الحضرية الصغيرة هامشياً وضعيفاً في تلك الخطط، الأمر الذي يؤثر سلباً في مستويات التنمية فيها، لذلك لا بد من إعادة تعريف المناطق الحضرية وتصنيف المدن السودانية وترتيبها، وإعادة النظر في المعيار الإحصائي الكمي المعتمد حالياً في السودان.

8. إستراتيجية التنمية الحضرية يجب أن تدعم وجود نمط هرمي متوازن للمدن يوضح التسلسل الهرمي لوظائفها، الأمر الذي يستدعي البحث عن معايير نوعية محلية لتصنيف التجمعات الحضرية.
9. إن تطوير استراتيجيات وخطط عمل تنفيذية لتنمية المدن والأقاليم لتحقيق التوازن فيها وفق مبادئ التنمية المستدامة، يجب أن يعتمد علي منهج المشاركة، مشاركة المجتمع المحلي من جهة، وسلطات الإدارة المحلية من جهة أخرى، وفق الاحتياجات المحلية والمتطلبات التنموية وبرؤية معاصرة للتنمية الحضرية والإقليمية وليس من منظور عمراني ومكاني كمي لتوزيع الفعاليات.

23- أهم التوصيات:

1. يجب أن تركز الإستراتيجية علي توزيع الخدمات وتحسينها في كل أنحاء السودان وليس في المدن فقط بل في الأرياف أيضاً.
2. توفير الحياة الكريمة بالأرياف والمواد الضرورية وإتاحة فرص العمل.
3. أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري المعاصر كأداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، الذي تتكامل فيه الأبعاد المكانية (العمرانية) مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية، أي تحقيق التكامل ما بين العمل الهندسي والتنموي.
4. تأهيل الأطر الفنية والعلمية في مجال التخطيط الحضري المستدام، من اختصاصات علمية متنوعة ومتكاملة تشمل (الاقتصاد، العمارة، الجغرافيا، الحقوق، علم الاجتماع، الزراعة، العلوم السياسية، الخ....) خطوة أولى لتفعيل العمل بالتخطيط الحضري المعاصرة في السودان.
5. تفعيل دور الأجهزة ذات الصلة في عملية التخطيط للحد من انتشار السكن العشوائي

24- المراجع:

1. إبراهيم قسم السيد، الدراسات والبحوث القانونية، جامعة الزعيم الأزهرى، الخرطوم، 2014م.
2. أحمد إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م.

3. أحمد جار الله وعطية أضيوفي، معايير إجرائية لتعريف الأماكن الحضرية في المملكة العربية السعودية، المنطقة الشرقية، دراسة تطبيقية، جامعة الملك فيصل، الرياض، 2005م.
 4. أحمد كمال وحبيب كرم، علم الاجتماع الحضري، دار الجيل للطباعة، القاهرة، 1973م.
 5. السيد البشري محمد، دراسات في جغرافية العمران، الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم، 2006م.
 6. حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004م.
 7. كيبيل لويس، مبادئ وتطبيقات لتخطيط المدن والمناطق، ستيت غازيت، 1952م.
 8. محمد الباهي، التهيئة العمرانية في تونس، أبعادها وحدودها، مجلة الدراسات المدنية، العددان 7-8، 1985م.
 9. محمد حسين أبوصالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، مطبعة جي تاون، الخرطوم، 2013م.
 10. سعد خليل القزيري، دراسات حضرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2007م.
 11. عبد الإله أبو عايش، الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري لدول الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج، 1979م.
 12. فيليب برنارد، علم الاجتماع، من المفهوم إلي التطبيق، مس غرو، شركة هيل للمطبوعات، نيويورك، 1979م.
 13. صبري فارس إلهيتي، جغرافية المدن، دار صفاء، عمان، 2010م.
 14. صفوح خير، أضواء علي مفاهيم السياسة، الإستراتيجية، التخطيط، وضع الخطط وأصول تنفيذها، الموسوعة العربية، دمشق، 2001م.
 15. صفوح خير، التخطيط الحضري ، الموسوعة العربية، دمشق، 2005م.
 16. غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م.
- تقارير و أوراق علمية:**
- 1- وزارة الضمان الرعاية الاجتماعية، تصنيف الأماكن الحضرية في السودان، 2011م.
 - 2- الهيئة السودانية لشئون الأسرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان السودان، 2008م.
 - 3- معهد التخطيط القومي، تصنيف وترتيب المدن المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 14، القاهرة، 2001م.
 - 4- صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، انطلاق أمكانية النمو الحضري، الأمم المتحدة، 2007م.
 - 5- الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، دراسة حول التخطيط العمراني للتنمية المستدامة في إقليم دمشق الكبري، سوريا، 2007م.
 - 6- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستدامة البيئية الحضرية، الأمم المتحدة، 2001م.
 - 7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اللامركزية والدور الناشي للبلديات في منطقة اسكو، الأمم المتحدة، 2003م.
 - 8- الجهاز المركزي للإحصاء بالخرطوم، التعداد السكاني الخامس، 2008م.
 - 9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستثمار في التنمية، خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، مشروع الأمم المتحدة للألفية، 2005م.
 - 10- الهيئة السودانية لشئون الأسرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان السودان، 2008م.
 - 11- رولا أحمد ميا، التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو تنمية حضرية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، دمشق، 2010م.